

"أمريكا ترامب" ومواجهة إيران



اعتادت قمة مجموعة الدول السبع (G7) الأغنى في العالم أن تكون فيها خلافات، لكنها نجحت عموماً في إيجاد حلول وسط أو في التوصل إلى مستوى معقول من التوافق على إدارة الخلافات.

وبعد انضمام روسيا إليها منذ 1998 لتصبح مجموعة الثمان (G8)، ثم بعد تجميد عضويتها عام 2014، لم تواجه الدول السبع أزمة كالتى عصفت بقمته الأخيرة وبالعلاقات داخل هذا التجمع الدولي الذي يشكّل عماد النظام الاقتصادي (والسياسي إلى حدّ ما) العالمي.

وليس خافياً أن سياسات الرئيس دونالد ترامب وشعار «أميركا أولاً» ووعوده الانتخابية غير المحسوبة، هي وراء مناخ عدم اليقين الذي بات يهدد الآن تضامن الدول الغربية.

فهذا التضامن الذي عبّر عن حدّ أدنى من التوافق على القضايا السياسية، بُني حصرياً على انتظام العلاقات التجارية والمالية. لذا فإن إطلاق الولايات المتحدة، وهي الأقوى اقتصادياً وعسكرياً، حرباً تجارية على الحلفاء إسوة بالخصوم والأعداء، يزعزع هذه العلاقات ويمسّ البنية الأساسية للنظام الدولي، ولا بدّ أن ينعكس على مختلف المجالات.

والأكثر إقلاقاً أن الداخل الأمريكي، يبدو أقرب إلى دعم سياسات ترامب والانسجام معها، إما مدفوعاً بتعصّب قومي وفورة شعبية أو بنظرة ضيقة إلى المصالح السياسية والاقتصادية.

ورغم الانتقادات الكثيرة والحادة لأخطاء الرئيس فإن نهجه ماضٍ في فرض مقاربات ليست نابعة فقط من أفكار شخصية مسبقة، بل من قراءة خاصة لتبّارات انعزالية يمكن أن تُشخص مشاكل أميركا وتحدد لها معالجات قد لا تؤدي إلى تغيير النموذج الأميركي فحسب، بل إلى تغيير مفاهيم العالم عن أميركا ودورها.

ذاك أن الدولة العظمى التي كانت على الدوام راعية «التعددية» وحارسة حرية المبادلات التجارية أصبحت أكثر اندفاعاً إلى «الأحادية» و«الحماية». «من هنا تستشعر أوروبا تفكياً مطّرداً للنظام التعددي القائم على «قواعد مشتركة»، كما يصفها رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك، الذي يدهشه أن تكون الولايات المتحدة مهندسة تلك «القواعد» وضامنتها هي التي تقوم بتفكيكها.

وبذلك يتبين أن المسألة لا تنحصر في الرسوم الجمركية التي فرضتها واشنطن على تجارة الفولاذ والألمنيوم مع كندا والمكسيك ودول الاتحاد الأوروبي. فهذه مسّت عصباً تجارياً حيوياً، لكنها ليست سوى البداية على جدول أعمال ترامب الذي سبق أن فرض كذلك رسوماً على سلع صينية لمصلحة صناعات محلية.

ولم يتأخّر الإخلال بالقواعد التجارية في الانعكاس على الخيارات السياسية، ومن شأن ذلك أن ينسحب على مجمل النزاعات الدولية والإقليمية، مثلما أن «استراتيجيات» ترامب، بما فيها تلك القائمة على القوة العسكرية، تهجس أولاً وأخيراً بالمرود المالي الذي يتساوى عنده مع المرود السياسي، فإذا لم يحقق ما يتوخّاه من الأول لا يهتم بما يبلغه الثاني من نتائج.

بهذه المقاربة، وبحدس رجل الأعمال، لم يجد ترامب فائدة تُرجى من حضور قمة مالبيه (كندا) للدول السبع فيما هو يتلمّس طريقه إلى «صفقة» مع كوريا الشمالية. فحلفاؤه الستة الآخرون مستأؤون وغاضبون جميعاً من حربه التجارية عليهم، لكنه مقتنع بأنه يحقق مصلحة أميركية. أما الصفقة مع كيم جونج أون فقد تُحدث اختراقاً تاريخياً وتمنحه الإنجاز الأول الكبير في إرثه.

وبالنسبة للدول الكبرى قبل الصغرى، أطاح ترامب حتى الآن «قواعد» رئيسية عديدة برزت منها اثنتان في قمة السبع هما التحفّظ عن اتفاق باريس للمناخ والتسبّب بتجميد عملي وببليّة في التزامه، ثم الانسحاب المثير للجدل من الاتفاق النووي الذي ضرب مصالح كبيرة لدول أوروبية عدّة مع إيران.

وعدا عن خلافات أخرى قد تُعتبر أقل إلحاحاً، يمكن أن يُضاف أيضاً خلافان: أولهما داخل الحلف الأطلسي (الناتو) ويجري التعامل معه بمدارة دقيقة لكن معضلة تمويله لا تزال تتفاعل، خصوصاً بعد ربطها بمسألة الرسوم

الجمركي.

أما الثانية فتتمثل في رفض واسع لعدم احترام القوانين الدولية في بلورة حل سلمي للقضية الفلسطينية واستخدام إدارة ترامب التهديد المباشر للدول التي تعارض قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ويعزل عن الجدل الدولي حول الاتفاق النووي، كان من الطبيعي أن تجد دولٌ خليجية وعربية مصلحة في الانسحاب الأميركي من ذلك الاتفاق، آملّة في أن يشكّل ضغطاً على إيران لتغيير سلوكها التخريبي في المنطقة العربية.

ونظراً إلى التعتت الإيراني، لم يكن هناك بديل عن خيار الرهان على النهج الأميركي في غياب أي خيار آخر، أوروبي أو روسي أو صيني.

لكن العزلة التي تغرق «أميركا ترامب» أكثر فأكثر فيها، باتت تحول دون قيام أي تحالف غربي يمكن التعويل عليه عربياً في مواجهة العدوانية الإيرانية.